متخصصة في الإرشاد النفسي والاجتماعي لـ«أخبار الخليج»:

الأزمات عززت المرونة النفسية للأسرة البحرينية

كتبت: ياسمين العقيدات

في إطار تسليط الضوء على أهمية الأسرة ودورها في تعزيز الاستقرار النفسي والاجتماعي، وما يمثله يوم الأسرة العالمي لعام 2026، «الأسر، وأوجه عدم المساواة ورفاهية الطفل» من مناسبة لتأكيد هذه القيم الذي يسلط الضوء على أهمية الأسرة باعتبارها الركيزة الأساسية لحماية الطفل نفسيًا واجتماعيًا، أكدت الدكتورة مي مبارك العازمي، أستاذ مشارك بجامعة البحرين ومتخصصة في الإرشاد النفسي والاجتماعي، أن الأزمات التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة أعادت تشكيل أنماط الحياة والسلوك اليومي داخل الأسرة والمجتمع، وأظهرت بصورة واضحة أهمية التماسك الأسري والاستقرار النفسي في مواجهة التحديات المختلفة، وخصوصًا في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية المتسارعة.

التماسك الأسري خط الدفاع الأول لحماية الأطفال نفسيا

وقالت العازمي: إن مملكة البحرين شهدت خلال الأزمات الأخيرة تحولات واضحة في أنماط الحياة والسلوك اليومي، في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، ودعم ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حيث اتسمت الاستجابة بالسرعة والقرارات المتزنة التي وضعت صحة الإنسان واستقراره في مقدمة الأولويات، ما عزز شعور الأمان لدى المجتمع وهيأ بيئة داعمة للتكيف مع التحديات.

وأضافت أن تجربة الأسر في مملكة البحرين خلال السنوات الأخيرة أثبتت أهمية التكيف والتعامل الإيجابي مع الضغوط، موضحة أن قدرة الأسرة على احتواء الأزمات تسهم بشكل كبير في حماية الأطفال من الآثار النفسية والاجتماعية السلبية وتعزيز رفاهيتهم النفسية والاجتماعية، وخاصة أن الطفل يُعد أكثر الفئات تأثرًا بما يحدث داخل الأسرة من توتر أو قلق أو اضطرابات نفسية.

وأوضحت أن التغيرات السلوكية التي ظهرت لدى الأفراد بعد الأزمات يمكن تفسيرها من منظور الإرشاد النفسي باعتبارها استجابة طبيعية لحالة عدم اليقين والضغوط الجماعية، حيث يلجأ الإنسان إلى تفعيل آليات التكيف النفسي التي تساعده على استعادة الشعور بالسيطرة والأمان، فتظهر سلوكيات مثل الادخار، وتقليل الاختلاط، والاعتماد المتزايد على التطبيقات الرقمية، مؤكدة أن هذه السلوكيات ليست سوى محاولات منظمة لإدارة القلق والتعامل مع واقع متغير.

وأشارت إلى أن الأزمات لا تؤثر على الجوانب المعيشية فقط، بل تمتد لتؤثر على الاستقرار النفسي داخل المنزل، وهو ما يجعل الطفل أكثر الفئات تأثرًا بما يحدث داخل الأسرة، لافتة إلى أن الطفل الذي يعيش في بيئة يسودها القلق أو التوتر المستمر قد يواجه صعوبات في التكيف أو التحصيل الدراسي أو بناء العلاقات الاجتماعية، بينما يساعده الاستقرار الأسري على النمو النفسي والاجتماعي السليم.

وأضافت أن مرحلة ما بعد الأزمة أفرزت عدة أنماط نفسية، من أبرزها زيادة الوعي بأهمية الصحة النفسية، وإعادة ترتيب الأولويات لتشمل الصحة والاستقرار والعلاقات القريبة، إلى جانب ظهور قدر من الحذر الاجتماعي والاقتصادي، موضحة أن بعض الأفراد أظهروا مرونة نفسية أعلى وقدرة على التكيف، في حين أصبح آخرون أكثر حساسية تجاه الضغوط نتيجة الخبرات الضاغطة التي مروا بها.

وبينت أن الشعور بعدم اليقين يُعد أحد أهم العوامل المؤثرة في سلوك الأفراد خلال الأزمات، إذ يدفعهم إلى اتخاذ قرارات أكثر تحفظًا وتنظيم مواردهم بشكل أدق، سواء في إدارة الوقت أو العلاقات أو المال، مشيرة إلى أن الكثيرين أصبحوا أكثر انتقائية في علاقاتهم وأكثر وعيًا بكيفية استثمار وقتهم وأكثر حرصًا على الاستقرار المالي.

○ د. مي مبارك العازمي.

وأكدت العازمي أن الشعور بالأمان داخل الأسرة أثناء الأزمات يُعد من أهم العوامل التي تحافظ على التوازن النفسي للطفل، موضحة أن الأطفال يستمدون إحساسهم بالطمأنينة من طريقة تعامل الوالدين مع الضغوط والتحديات، فكلما اتسمت العلاقة الأسرية بالهدوء والحوار والدعم العاطفي ازدادت قدرة الطفل على التكيف والشعور بالاستقرار.

وأضافت أن التغيرات السلوكية التي قد تحدث لدى الوالدين أثناء الأزمات تنعكس بصورة مباشرة على الأبناء، فالانفعال المستمر أو التوتر أو غياب الحوار قد يؤدي إلى زيادة مشاعر القلق والخوف لدى الطفل، بينما يمنح الاحتواء والتفاهم الطفل شعورًا بالأمان والثقة.

وأوضحت أن إدارة الأزمات بصورة حكيمة تسهم في الحد من أوجه عدم المساواة داخل الأسرة، وخاصة عندما تتوافر منظومة دعم اجتماعي ونفسي تساعد الأسر على تجاوز التحديات، مشيرة إلى أن توفير الخدمات الاجتماعية والدعم التربوي والصحي للأسر الأكثر احتياجًا يعزز من فرص الأطفال في الحصول على بيئة مستقرة وآمنة، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على رفاهيتهم ومستقبلهم.

وبينت أن مملكة البحرين أولت اهتمامًا كبيرًا بحماية الطفل والأسرة من خلال التشريعات والقوانين الوطنية، وفي مقدمتها قانون الطفل البحريني، إضافة إلى قانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة الذي أقره حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، الذي يمثل نقلة نوعية في تعزيز حقوق الطفل وحمايته وفق مبادئ العدالة والرحمة والحماية المجتمعية المستمدة من القيم الإسلامية والإنسانية.

وأشارت إلى أن ما تقوم به وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة يمثل أمثلة على النهج الوطني المتكامل الذي تنتهجه مختلف الجهات الحكومية والخاصة في مملكة البحرين لحماية الطفل وتعزيز رفاهيته النفسية والاجتماعية والتعليمية والصحية، من خلال توفير برامج الدعم النفسي والاجتماعي وتعزيز التوعية الأسرية والخدمات الصحية والتعليمية والإرشادية التي تضمن حماية الأطفال من كل أشكال الإهمال أو العنف أو التأثيرات السلبية الناتجة عن الأزمات.

وأضافت أن وزارة التربية والتعليم تؤدي دورًا محوريًا في تعزيز رفاهية الطفل من خلال خدمات الإرشاد الطلابي والبرامج الوقائية والدعم النفسي داخل المدارس، بما يساعد الطلبة على التكيف مع التغيرات والأزمات بطريقة صحية ومتوازنة، إضافة إلى توفير بيئة تعليمية آمنة تعزز الشعور بالاستقرار والانتماء، فيما تواصل وزارة التنمية الاجتماعية جهودها عبر برامج الحماية الاجتماعية والإرشاد الأسري والتدخل المبكر للحالات التي تحتاج إلى دعم نفسي أو اجتماعي، إلى جانب جهود وزارة الصحة في تعزيز الصحة النفسية للأطفال والأسر وتقديم الخدمات العلاجية والإرشادية والتوعوية.

وأوضحت أن الاعتماد المتزايد على الحياة الرقمية يحمل وجهين، فهو من جهة يوفر الراحة ويسهل إنجاز المهام واستمرار التعليم والتواصل، ومن جهة أخرى قد يعكس ميلًا لتجنب الضغوط الواقعية إذا تم استخدامه بشكل مفرط، ما قد يؤثر على المهارات الاجتماعية والتوازن النفسي ويؤدي إلى بعض مظاهر العزلة وضعف التفاعل الاجتماعي.

وشددت على أهمية تحقيق التوازن بين التكيف مع الأزمات والحفاظ على التفاعل الاجتماعي الصحي للأطفال، من خلال تشجيع الأنشطة الأسرية والحوار والتواصل المباشر، وعدم ترك الوسائل الرقمية تحل محل العلاقات الإنسانية الطبيعية داخل الأسرة والمجتمع.

وأكدت أن الاستجابة السريعة للأزمات والتدخل المبكر لمعالجة آثارها النفسية والاجتماعية يمثلان عاملا حماية مهمًا لرفاهية الطفل على المدى الطويل، إذ يساعد ذلك في تقليل احتمالية ظهور المشكلات السلوكية أو النفسية مستقبلًا، ويعزز قدرة الطفل على بناء شخصية متوازنة وقادرة على مواجهة التحديات.

وشددت على أن رفاهية الطفل لا تتحقق فقط عبر توفير الاحتياجات المادية، بل تبدأ من بناء أسرة مستقرة نفسيًا واجتماعيًا، قادرة على احتواء الأزمات والتعامل معها بوعي وحكمة، مشيرة إلى أن حماية الأسرة تمثل استثمارًا حقيقيًا في مستقبل الوطن، لأن الطفل الذي ينشأ في بيئة آمنة ومتوازنة يصبح أكثر قدرة على النجاح والعطاء والمشاركة الإيجابية في المجتمع، متوقعة أن تستمر بعض السلوكيات الإيجابية التي أفرزتها الأزمات لتشكل جزءًا من نمط حياة أكثر وعيًا واتزانًا في المستقبل.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

مبادرة «رعاية» تعزز الوعي المجتمعي بالصحة النفسية وآليات الوقاية من الجريمة

انطلاقًا من حرص النيابة العامة على تفعيل دورها المجتمعي والوقائي، شارك قسم البحث الاجتماعي في تقديم محاضرة توعوية لدى الإدارة العامة للشرطة النسائية، تمحورت حول مقومات الصحة النفسية للمرأة والطفل وآليات الحد من الجريمة، وتأتي هذه المشاركة تفعيلًا لمخرجات مبادرة «رعاية»، التي تستهدف تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية والنفسية، وتعميق الوعي المجتمعي حيال مختلف القضايا الأسرية والسلوكية.

وسلطت النيابة العامة خلال مشاركتها الضوء على الأهداف الاستراتيجية للمبادرة، بوصفها مظلة داعمة للفئات الأولى بالرعاية، كالأطفال والنساء والأسر المعرضة للمخاطر الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، وأبرزت المحاضرة محورية التدخل المبكر وتكثيف التدابير التوعوية لتحجيم المشكلات السلوكية والاجتماعية قبل تفاقمها.

كما تطرقت المحاضرة إلى تحليل الدوافع الإجرامية عبر استعراض العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بوقوع الجريمة، مؤكدةً أهمية الجهود الاستباقية المتمثلة في الفهم الدقيق للخلفيات السلوكية والنفسية للحالات، بما يسهم بصورة فعّالة في دعم التدابير الوقائية وخفض معدلات الجريمة داخل المجتمع. وشهدت المحاضرة مشاركة فاعلة من قبل رئيس مجموعة البحث الاجتماعي بالنيابة العامة، دلال العطاوي، إلى جانب استشاري العلاج النفسي الإكلينيكي الجنائي، الدكتورة دانية ناجي كابلي، التي خصصت محورها لتأصيل مفهوم الصحة النفسية للمرأة والطفل، وبيان الأثر البالغ للدعم النفسي والأسري في تحقيق التوازن والاستقرار المجتمعي.

وتندرج هذه الخطوة ضمن رؤية مبادرة «رعاية» الرامية إلى مد جسور التعاون والتكامل مع مختلف الجهات المعنية، بغية إرساء دعائم الوقاية وتعزيز تدابير الحماية المجتمعية.

إلزام جامعة خاصة منحلة تعويض طالب خليجي 14.6 ألف دينار بسبب شهادة مزورة

ألزمت محكمة الاستئناف العليا المدنية جامعة «خاصة» دفع مبلغ 14,629 ديناراً لطالب خليجي، تعويضاً عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت به جراء واقعة تزوير في شهادته الأكاديمية حالت دون تصديقها وإنهاء دراسته. وقالت وكيلة المدعي المحامية فداء عبد الله: «في عام 2008، حين التحق المدعي ببرنامج بكالوريوس القانون في الجامعة، وسدد رسوم 40 مادة دراسية بإجمالي 7,200 دينار، ولكونه خليجيا، تكبد إضافياً مصاريف سكن بلغت 9,120 ديناراً مدة سنتين، ومصاريف سفر 2,820 ديناراً بواقع 141 رحلة جوية أو برية، إلا أن الجامعة تم وقفها بسبب وقائع تزوير وتم التصديق على شهادة الطالب ضمن مجموعة كبيرة من الشهادات، ثبت ارتكابها من قبل المدعى عليه الثاني وآخرين، وصدر حكم جنائي بالإدانة».

وفي عام 2017 طالب المدعي أمام محكمة أول درجة بتعويض 24 ألف دينار عن الأضرار التي لحقته، لكن تم وقف الدعوى تعليقاً لحين صدور الحكم الجنائي، ثم أعيدت بعد صدوره، فكلفت المحكمة خبيراً، خلص في تقريره إلى أن المدعي «راسب أصلاً» وأوضح أن التزوير شمل مادة واحدة فقط.

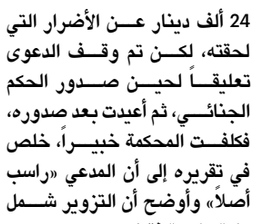

○ المحامية فداء عبد الله.

وقضت محكمة أول درجة بسقوط الخصومة، فطعن بالاستئناف وطلبت المحكمة مخاطبة مجلس التعليم العالي، والذي أكد أثر التزوير على التصديق للشهادات، حيث تم اعتبار الدرجات والشهادات التي ثبت تزويرها «معدومة»، وإعادة ترتيب الوضع الأكاديمي للطلبة وفق حالتهم الصحيحة قبل التزوير، كما تم حذف 18 مادة دراسية واعتماد 45 ساعة فقط.

وأوضحت المحكمة ثبوت خطأ الموظف «المستأنف ضده الثاني»، وتحقق الضرر المباشر المتمثل في عدم اعتماد 18 مادة دراسية، وما ترتب على ذلك من ضياع رسومها (3,240 ديناراً)، ومصاريف السفر أثناء دراسة تلك المواد (2,820 ديناراً)، وتكاليف السكن (9,120 ديناراً)، بإجمالي أضرار مادية 13,629 ديناراً، فيما قدرت الضرر الأدبي الناتج عن ضياع سنتين من عمر الطالب وعدم الاعتداد بدرجاته بسبب التزوير، بمبلغ 1,000 دينار، وقضت المحكمة بإلزام الجامعة والمدعى عليه الثاني متضامنين، أن يؤديا للمستأنف 14,629 ديناراً وأتعاب الخبرة، ومقابل أتعاب المحاماة ورسوم الاستئناف.

حبس شاب سنة أشعل النار في نخلة بسبب خلافات مع صديقه

أيدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية الأولى حبس بحريني سنة وإلزامه بدفع 100 دينار قيمة تلفيات ألحقها بنخلة بعد أن أشعل النار فيها اثناء محاولته حرق سيارة صديقه بسبب خلاف بينهما، حيث وجهت النيابة العامة للمتهم أنه أشعل حريقًا في مال مملوك للغير، وعرض حياة الناس وأموالهم للخطر.

وتعود تفاصيل القضية إلى أن المتهم توجه في يوم الواقعة إلى منزل المجني عليه، مستقلاً دراجة هوائية، وناويًا حرق المنزل، لوجود خلافات بينه وبين ابن المجني عليه وكان بحوزته زجاجة تحتوي على مادة الجاز وقداح.

إذ قام المتهم بسكب الجاز على النخلة المزروعة أمام المنزل، ثم أشعل بها النار باستخدام قداحته، وقام المجني عليه بالخروج من المنزل أثر إبلاغه من خادمته بوجود أحد الأشخاص بالخارج، ليبصر الحريق بالنخلة، وانتشرت رائحة الجاز بالمكان، فقام بجلب أنبوب المياه، وقام بإطفائها، وتمكن من العثور على قنينة بجوار النخلة تفوح منها رائحة الجاز، فقام بالإبلاغ عن الواقعة.

وعندما عاد إلى الكاميرات الأمنية، تبين حضور «المتهم»، بواسطة الدراجة الهوائية، وقام بسكب الجاز على النخلة، وقام بإشعالها، وفي اليوم التالي تم استدعاء المتهم، فامتثل وتم ضبطه، وبمباشرة النيابة التحقيقات اعترف المتهم بقيامه بوضع النار في «النخلة» المملوكة للمجني عليه مستخدمًا زجاجة جاز وقداحة.

محاكمة متهمين في قضيتي اتجار بالأشخاص

صرّح المحامي العام رئيس نيابة الاتجار بالأشخاص بأن النيابة العامة أنجزت تحقيقاتها في قضيتي اتجار بالأشخاص، وأمرت بإحالة المتهمين في كل منها إلى المحكمة الكبرى الجنائية. وتعود تفاصيل القضية الأولى إلى حضور المجني عليها للعمل في مملكة البحرين كعاملة منزلية، إلا أن المتهم وبعد وصولها استغلها في العمل القسري، واحتجز جزءًا من أجورها عدة أشهر من دون مبرر. وكانت النيابة العامة في القضية الثانية قد تلقت بلاغًا من إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية، مفاده استغلال المتهم للمجني عليها وإجبارها على ممارسة أعمال غير مشروعة مقابل مبالغ مالية تحت وطأة التهديد.

وقد باشرت النيابة العامة آنذاك تحقيقاتها في هاتين الواقعتين، فاستمعت إلى أقوال المجني عليهما في كل منهما وأمرت بإيداعهما في مركز الإيواء التابع للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، كما استمعت إلى أقوال الشهود، وإزاء ما قام من أدلة قاطعة ضد المتهمَين، أمرت بإحالتهما محبوسَين للمحاكمة التي تقرر نظرها خلال الشهر الجاري.